الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في تنمية القطاع السياحي في اقليم كوردستان - العراق

اسعد حمدي محمد ماهر
كلية الأدارة والأقتصاد، جامعة التنمية البشرية، السليمانية،اقليم كردستان، العراق

المستخلص- تسعى البلدان المختلفة إلى جذب الاستثمار الأجنبي إليها نظراً للفوائد التي تتوقعها تلك الدول منه والآثار الايجابية التي يمكن أن تتركها تلك الاستثمارات على اقتصادياتها. إلا أن تلك الاستثمارات تبحث عن بيئة استثمارية آمنة للعمل فيها تتوفر فيها شروط السلامة الاقتصادية والتشريعات والأنظمة التي من شأنها أن تيسر عملها بحرية كبيرة دون قيود أو رقابة حكومية فضلاً عن الاستقرار الأمني والسياسي الذي يعد مطلباً أساسيا لتوجه تلك الاستثمارات نحو اقتصاد معين ، وهذا ما نراه بشكل واضح في إقليم كوردستان –العراق.

ونظرا للأهمية الكبيرة التي يحتلها قطاع السياحة في اقتصاديات معظم الدول ، ودوره الواضح في النمو الاقتصادي والاجتماعي فقد وضعت العديد من الدول نصب عينيها اهتمامها بالاستثمار السياحي الذي بات يمثل موردا مهما وأساسيا من مواردها الاقتصادية، فقد بدأت الدول النامية تضع الخطط والاستراتيجيات المبنية على الدراسات العلمية الميدانية منها والنظرية من أجل تنمية قطاع السياحة وتطويره حتى أصبح هذا القطاع يمثل حجر الزاوية في اهتمام هرم السلطة في اغلب الدول والأقاليم المتقدمة ومن بينها إقليم كوردستان العراق، حيث يحتل الإقليم مكانه مهمة من خلال موقعه الجغرافي وإمكاناته السياحة بمختلف اتجاهاتها وتنوع خصائصه السياحة.

انطلاقا مما تقدم تم اختيار الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في تنمية القطاع السياحي في إقليم كوردستان – العراق موضوعا للبحث الذي يهدف إلى التعرف على واقع الاستثمار ألاجنبي المباشر في إقليم كوردستان وأثره في تنمية وتطوير القطاع السياحي ، وتحديد أهم التحديات التي تواجهه ليتسنى لنا تقديم عدد من المقترحات التي تساهم في معالجة هذه التحديات .

مفاتيح الكلمات- الاستثمار الاجنبي ، القطاع السياحي ، اقليم كوردستان.

المقدمة

لقد واجهت العديد من الدول النامية والدول العربية منها صعوبات في الحصول على رؤوس اموال محلية تتناسب والمستوى المطلوب للاستثمار ، اذ ان اغلب هذه الدول تتسم بانخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وانخفاض معدلات النمو فيها مقارنة بالدول المتقدمة ، الامر الذي انعكس سلبا على مستويات الاستثمار فيها وتضاءلت معدلات نمو رؤوس الاموال وتراكمها ، وتراجعت معدلات نمو الدخل والانتاج فيها .

لذا اكتسب جذب الاستثمارات الاجنبية بشكل عام والاستثمارات الاجنبية المباشرة بشكل خاص اهمية خاصة كونها تعد احد الركائز الاساسية التي تعتمد عليها الدول لتمويل وتطوير برامجها التنموية في شتى القطاعات الاقتصادية ، كما تعد الاستثمارات الاجنبية المباشرة وسيلة فعالة لنقل التكنولوجيا الحديثة وما ينطوي عليها من استحداث وتطوير طرق واساليب حديثة للانتاج تساهم في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.

ويلعب القطاع السياحي دورا هاما في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من الدول ، كونه يعد مصدرا هاما من مصادر الدخل بالعملة الاجنبية ، ويساهم في خلق فرص عمل مباشرة في القطاع السياحي وفرص عمل غير مباشرة داخل القطاعات التي تمد القطاع السياحي بالسلع والخدمات كالقطاع الصناعي والزراعي وغيرها ، فضلا عن دوره في تنشيط الاستثمارات وتطوير وتنمية المناطق السياحية .

1. أهمية البحث : تأتي اهمية البحث من الدور الكبير والحيوي الذي يمكن ان تؤديه الاستثمارات الاجنبية المباشرة في تنمية وتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية ومن بينها القطاع السياحي ، ولجوء العديد من الدول اليه لسد النقص الحاصل في تمويل

مجلة جامعة التنمية البشرية
المجلد 4، العدد 1(2018) ؛ عدد الصفحات (10)؛ معرف الكائن الرقمي: 10.21928/juhd.v4n1y2018.pp80-89
أستلم البحث في 23 يناير 2018؛ قُبل في 20 شباط 2018
ورقة بحث منتظمة: نُشرت في 31 آذار 2018
البريد الإلكتروني للمؤلف : asaad.maher@uhd.edu.iq
حقوق الطبع والنشر ©2018 اسعد حمدي محمد ماهر. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة المشاع الإبداعي النسبية - CC BY-NC-ND 4.0

الاستثمارات المحلية بدلا من اللجوء الى القروض الخارجية .

2. مشكلة البحث : تتمثل مشكلة البحث بعدم وجود توازن في توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية في اقليم كوردستان ،وبالرغم من الاهتمام المتزايد بالقطاع السياحي الا انه لم يرتقي الى الاهداف المرجوة منه وبالشكل الذي تتناسب مع مقومات الاستثمار المتاحة في الاقليم .

3. فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية مفادها ان توفر المقومات السياحية في اقليم كوردستان تساهم في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر ليترك تأثيرا ايجابيا على تطوير القطاع السياحي وبالشكل الذي يتناسب مع المقومات السياحية المتاحة .

4. هدف البحث : يهدف البحث الى القاء الضوء على مضامين الاستثمار الاجنبي المباشر والتعرف على هيكل الاستثمار الاجنبي المباشر و بعض مؤشرات تطور القطاع السياحي في اقليم كوردستان - العراق و تقديم عدد من المقترحات التي تساهم في تطوره .

5. هيكل البحث : من اجل التحقق من فرضية البحث والتوصل الى هدف البحث تم تقسيمه الى ثلاثة مباحث : تناول المبحث الاول مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر واشكاله المختلفة ، في حين خصص المبحث الثاني للتعرف على بعض مؤشرات الاستثمار الاجنبي المباشر في اقليم كوردستان ، اما المبحث الثالث فقد كرس لعرض التطور الحاصل في القطاع السياحي في الاقليم . وأخيرا سيتم التوصل الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات التي تخص البحث.

المبحث الأول : مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر واشكاله المختلفة

أولا : مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر

يحظى الاستثمار الاجنبي بأهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي كونه يعد أحد ركائز النمو الاقتصادي واداة فعالة للتنمية الاقتصادية ، كما يعد احد العوامل المحددة للطاقات الانتاجية حيث لا يوجد انتاج بدون استثمار ولا يمكن التفكير بزيادة الانتاج الا بزيادة الاستثمار بوصفه محفزا للانشطة الاقتصادية سيما القطاعات السلعية ومحافظا ومحفزا للطاقات الانتاجية القائمة.

ويعرف الاستثمار الاجنبي المباشر FDI بانه انتقال رؤوس الاموال الاجنبية للعمل في الدول المضيفة بشكل مباشر في صور مختلفة سواء كانت وحدات صناعية استخراجية أو تحويلية أو انشائية أو زراعية أو خدمية ، ويكون حافز الربح المحرك الرئيس لهذه الاستثمارات (الجبوري ، 2008 ،11) .

ويتمثل الاستثمار الاجنبي المباشر في ممارسة المال الاجنبي لنشاط في بلد اخر سواء كان ذلك في مجال الصناعة الاستخراجية او التحويلية ، بحيث يرافق هذا النوع من الاستثمار انتقال التكنولوجيا والخبرات التقنية الى البلد الاخر من خلال ممارسته لسيطرة واشراف مباشرين على النشاط في المشروع المعني (عبد ، 2005 ، 16).

ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل صندق النقد الدولي على انه: نوع من الاستثمار الدولي الذي ينطوي على علاقة طويلة الامد، تعكس مصالح دائمة للمستثمر الأجنبي، بالإضافة إلى تمتع ذلك المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ وقدرة على التحكم في الشركة المقيمة في البلد المضيف (صندوق النقد الدولي ،2008 ، 17)

كما يعرف وفقا لمنظور منظمة التجارة العالمية WTO)) بانه قيام مستثمر مستقر في بلد ما بامتلاك أصل موجود في بلد آخر ، مع توفر النية لديه في ادارة ذلك الأصل وعلى هذا فان البعد الاداري هو أهم ما يميز الاستثمار الاجنبي المباشر عن استثمار الحافظة (عبد الغفار ، 2002 ،14)

اما امانة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) فقد عرفت الاستثمار الاجنبي المباشر بانه الاستثمار الذي يفضي الى علاقة طويلة الامد ويعكس منعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الاجنبي ، او الشركة الام في فرع اجنبي قائم في دولة مضيفة غير تلك التي ينتميان الى جنسيتها ، ويشمل الاستثمار الاجنبي وفقا للاونكتاد – ملكية أسهم ، رأسمال ، والارباح المعاد استثمارها والقروض من الشركة الأم للشركة التابعة في البلد المضيف ، وهي الاستثمارات التي تفضي الى سيطرة على الاصول المستخدمة في الانتاج في الخارج. (UNCTAD , 1998 ,2)

عادة ما يكون الاستثمار الأجنبي المباشر FDI استثماراً طويل الأجل يمتد لعدد من السنين في مشاريع انتاجية في دول العالم كافة ، وتختلف تحديد نسبة الملكية من المشروع التي يقاس على أساسها كون المشروع استثماراً اجنبياً من عدمه ، تبعاً لطبيعة القوانين والتشريعات التي تفرضها كل دولة على حدة ، فعلى سبيل المثال حددت اليابان والولايات المتحدة هذه النسبة 10% بينما في ألمانيا تم تحديدها بنسبة 25%، لكن هذه النسبة تزداد كثيرا في حالة المشاريع المشتركة التي تصل فيها نسبة ملكية المشروع إلى 50%.إن معظم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يأتي من الشركات عبر الوطنية Transnational Corporations كما تطلق عليها UNCTTADلتوضح بأنها ليست شركات يمتلك رؤوس أموالها أكثر من دولة بل هي شركات لها فروع في بلدان عديدة تعمل وفق الاستراتيجية التي تحددها الشركة ألام. أما الأطراف الأخرى التي من الممكن ان تمارس الاستثمار الأجنبي المباشر فهم الأفراد : أشخاص طبيعيون ، مصادر حكومية ، المؤسسات المالية الاستثمار الأجنبي المباشر (قطاع عام أو خاص أو مختلط) ، فضلا عن الدور المتزايد لمؤسسة التمويل الدولية) . IFC (عبد القادر ، 1988 ، 35)

ومما تقدم يمكن القول انه مهما تعددت وتنوعت التعاريف حول الاستثمار الاجنبي المباشر فان جميعها تلتقي في نقطة مشتركة واحدة ، هي وجود عنصرين اساسين هما المستثمر الخارجي (الاجنبي) والمستثمر الداخلي (المحلي)سواء كان على شكل افراد أو شركات خاصة أو مملوكة للدولة ن وقيام الشراكة بينهما في العملية الانتاجية على وفق احد انواع او اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر .

ثانيا : اشكال للاستثمار الاجنبي المباشر

هناك العديد من اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر نذكر اهمها ما يأتي :

1. الاستثمارالاجنبي المملوك بالكامل Wholly – Owned foreign :

هناك من يسمها (بالاستثمارات الأحادية) حيث تقوم دولة أجنبية بشراء مؤسسة موجودة فعلاً(الاستحواذ) أو إقامة مؤسسة جديدة،وهي أكثر

المشروعات تفضيلاً لدى الشركات متعددة الجنسية ، وذلك نتيجة لقيام هذه الشركات بانشاء مشاريع او فروع للانتاج او التسويق او أي نوع من انواع النشاط الاقتصادي ، الامر الذي يجعل هذه الشركات اكثر مراقبة وادارة للعملية الانتاجية بشكل كامل . ومن جانب آخر نجد ان الدول المضيفة غالبا ما تتردد في اعطاء مثل هذه الموافقات لهذا الشكل من الاستثمار خوفا من التبعية الاقتصادية للدول الام لشركات الاستثمار . وفي هذا النوع من الاستثمار تتحمل فيه الشركة الأجنبية أعباء مالية كبيرة لإنجاز المشروع مع احتمال تعرضها لأخطار التأميم أو التصفية القسرية, ولكنها بالمقابل تضمن الحصول على الأرباح العائدة للمشروع والحرية في إدارتها.وان هذه الاستثمارات عادة ما تندرج في اطار دافع الموارد او السوق او كلاهما .

2. الاستثمار المشترك Joint venture

ان هذا النوع من الاستثمارات يكون مرغوبا او اكثر انتشارا في البلدان حديثة التحول من الانظمة المركزية الى الرأسمالية "والمشاركة لا تقتصر هنا على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضاً إلى الإدارة, والخبرة, وبراءات الاختراع, أو العلامات التجارية .... إلخ, وفي هذا النوع من الاستثمار يشترك فيه طرفان ويتم الاتفاق بين الاطراف المشاركة على شروط معينة ،وتكون المشاركة أحياناً مع رأس المال الوطني الخاص وأحياناً أخرى مع رأس المال الوطني العام أو الاثنين معاً, ونتيجة نقص المعلومات عن السوق تبحث الشركة الأجنبية عن الشريك المحلي لأهداف منها":(عباس ، 2005 ، 74) .

- بكونه شريكا سيمد الشركة بكل المعلومات لإنجاح الشركة.

أ- تحمله جزءاً من المخاطر.

ب- بفضل وجوده في السوق يتوقع إلمامه بكل شيء عنها.

ت- المساندة في مشاكل التوظيف والتعامل مع الجهات الحكومية.

3.الاستثمار في مشروعات وعمليات التجميع Assembly operations

وهو بمثابة اتفاقيات بين الطرف الاجنبي والطرف المحلي ، وبموجب هذا الاتفاق يزود الطرف الاجنبي الطرف المحلي بمكونات المنتوج الصناعي ويتم تجميعها لتصبح منتج نهائي لدى الطرف المحلي ، هذا من جانب أو قد يكون على شكل تزويد الطرف الاجنبي للطرف المحلي بالخبرات والتكنولوجيا اللازمة لاتمام العملية الانتاجية وهذا ينتشر بشكل واسع في الدول النامية .

ثالثا : دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

يرتبط القرار الاستثماري للشركات الدولية بمجموعة دوافع أهمها (Kinda, 2010 ,498).

أ-دافع الموارد: تسعى الاستثمارات الأجنبية المباشرة هنا الى الحصول على الموارد الطبيعية (المعادن والمواد الخام، والمنتجات الزراعية) وكذلك الموارد البشرية منخفضة الكلفة لاسيما المتخصصة من أجل الوصول إلى انتاج بأرخص اسعار لعوامل الإنتاج.

ب-دافع السوق: ويسعى للوصول إلى الأسواق الجديدة أو تحقيق اختراق أكبر للأسواق القائمة. ويهدف إلى خدمة السوق المحلي للدولة المضيفة للتقليل من بعض تكاليف المواصلات والرسوم الجمركية، والذي يعد بديلا للعمليات التصديرية من قبل الشركة الأم ويشكل كل من دافع الموارد ودافع السوق ما يعرف بمزايا الموقع، التي تجعل موقع البلد المختار أكثر جاذبية .

ج-دافع الكفاءة: ويتمثل في سعي الشركات للاستفادة من مراكز البحوث والتطوير والمهارات والمزايا الاستراتيجية الاخرى البشرية والتقنية والإنتاجية ، وهنا يتم توزيع نشاطات الانتاج اقليميا حسب الكفاءة في انتاج انواع محددة تحت نفس العلامة التجارية للشركة الام ويحصل تكامل في الانتاج والتوزيع على الاسواق الاقليمية . وبالتالي فإن المنطقة لديها إمكانية الوصول إلى مجموعة كاملة من المنتجات، ولكن كل فرع مسؤول عن إنتاج جزء صغير فقط تبعا للكفاءة.

د- دافع الاصول : ويدخل ضمن هذا النوع من الاستثمار دافع البحث عن الكفاءة في المناطق المتطورة للاستفادة من التكنولوجيا المستخدمة فيها والتي عادة ماتكون عالية التقنية وتبني الشركات استراتيجيات بغرض الاستفادة من الاصول لدى الغير ولاجل ذلك تقوم شركات الاستثمارات، بالاستحواذ وتعزيز التحالفات على المدى الطويل ضمن الأهداف الاستراتيجية وان هذا النوع شائع في البلدان الصناعية.

رابعا : مبررات اللجوء الى الاستثمار الاجنبي المباشر

من المعروف ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة تساهم في خلق العديد من الوفورات الاقتصادية التي تدفع عجلة التنمية الاقتصادية الى الامام في البلد المضيف ، وذلك من خلال قيام المشروعات الجديدة بانشاء بعض او كل المرافق اللازمة لها ، كما يمكن لها ان تعمل على توفير بعض مستلزمات وعناصر الانتاج غير المتوفرة ، وانشاء مشاريع مساعدة تعمل على تطوير مستوى العامل المحلي عن طريق انشاء معاهد لتدريب الايدي العاملة الوطنية على الالات والاساليب الجديدة المتطور. كما ان لها ان تساهم في انشاء مجالات لاصلاح وصيانة الالات فضلا عن تحفيز المنتجين الوطنيين على تطوير اساليبهم الانتاجية عن طريق محاكاتهم للمستثمرين الاجانب ، كما يمكن ان تسهم في فتح اسواق جديدة في الخارج امام المنتجات المحلية (عبد ، 2005 ، 30) .

الأمر الذي شجع الدول النامية على السماح للاستثمار الاجنبي المباشر لسد النقص الحاصل في تمويل الاستثمارات بدلا من اللجوء الى القروض الخارجية ، وكذلك للتغلب على المشاكل والصعوبات التي تواجة عملية التنمية الاقتصادية فيها ، وبذلك يمكن القول بان هناك العديد من المبررات لحاجة الدول النامية للاستثمار الاجنبي ، وفيما يأتي أهم هذه المبررات (سلمان ، 2009 ، 54).

1- نقص تراكم رأس المال في الدول النامية وذلك نتيجة لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك وانخفاض الميل الحدي للادخار وشيوع ظاهرة الاكتناز ، فضلا عن انخفاض مستوى الدخول فيها ، الأمر الذي ينعكس سلبا على حجم الاستثمارات.

2- انخفاض عوائد النقد الاجنبي من الصادرات ، كون معظم الدول النامية

تعاني من الاختلال الهيكي لاقتصادها ، اي ان اقتصاديات معظم هذه الدول هي احادية الجانب تعتمد على تصدير مادة واحدة فقط وغالبا ما تكون من المواد الاولية الأمر الذي يؤدي الى انخفاض تمويل الاستثمارات المحلية.

3- من المعروف انه كلما كان النظام الاقتصادي يعمل وفقا لآليات السوق والحرية الاقتصادية كلما كان جاذبا للاستثمار الاجنبي والعكس صحيح ، وكلما تميز النظام السياسي والاقتصادي بالاستقرار كلما ساهم في جذب الاستثمارات الاجنبية ايضا ، الا انه من الملاحظ على اغلب الدول النامية تعاني من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وضعف الاداء المصرفي وتخلف في الاسواق المالية ، الامر الذي يساهم في هروب رؤوس الاموال الوطنية الى الخارج وهذا بدوره يؤدي الى ضعف قدرة المصارف المحلية على تعبئة المدخراتفي هذه الدول مما يدفعها باللجوء الى استدعاء رؤوس الاموال الاجنبية.

4- تعاني اغلب الدول النامية من عجز في ميزان مدفوعاتها بسبب زيادة النفقات على الايرادات ، وتوجيه الايرادات تجاه النفقات التشغيلية المر الذي يساهم في ضعف الهيكل الاقتصادي والانتاجي الداخلي والخارجي مما يستدعي اللجوء الى زيادة الدين العام الداخلي والخارجي والذي يوجه في الأغلب صوب النفقات الاستهلاكية والخدمية ، لذا يتم لجوء هذه الدول الى دعوة رؤوس الاموال الاجنبية والاستثمارات الخارجية للدخول اليها بغية تصحيح المسار في الهياكل الاقتصادية لهذه الدول.

5- تسعى الدول النامية للحصول على التكنولوجيا المتطورة ، والاستثمارات الاجنبية هو خير من يقوم بتصدير هذه التكنولوجيا مع دخولها الى الدول المضيفة لها ، وهذا ما ركزت عليه الصين في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر اذ منحت المشاريع الاجنبية افضليات وحوافز استثمارية كانت تقوم بنقل تكنولوجيا جيدة واعطاء ادارة تفضيلية وشروط منصفة لمن لديه الاستعداد لنقل تقنيات متفوقه .

المبحث الثاني : الاستثمار الاجنبي المباشر في اقليم كوردستان

ان اهمية تخطيط الاستثمار متأتية من الدور البارز الذي يؤديه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة والندرة النسبية لرأس المال في الدول النامية من جهة اخرى ،ولقد وجد بان التنسيق بين الاستثمارات المختلفة في الاقتصاد يؤدي الى نتائج ذات كفاءة اكبر من عدم التنسيق ، ونظرا للاهمية القصوى للاستثمارات في ظل التطور الهائل الذي تشهده بلدان العالم المختلفة ، فقد قامت حكومة اقليم كوردستان باصدار قانون الاستثمار رقم (4) لسنة 2006.

ان اصدار هذا القانون يهدف الى تهيئة بيئة استثمارية تساهم في تشجيع المستثمرين للاستثمار في الاقليم ، اذ تضمن هذا القانون اجراءات ادارية وقانونية معظمها لصالح المستثمرين ساهمت في تشجيع الاستثمار الوطني والاجنبي من خلال التسهيلات واحوافز والامتيازات الممنوحة للمستثمر وللمشروع الاستثاري ، الامر الذي فسح المجال لتوظيف رأس المال الوطني والاجنبي مجتمعا او منفردا في المشاريع المختلفة وبالشكل الذي يساهم في عملية التنمية الاقتصادية .وسنناقش واقع الاستثمار الاجنبي في اقليم كوردستان من خلال الفقرات الآتية :

1- توزيع الاستثمار حسب القطاعات الاقتصادية والمحافظات

يوضح الجدول (1) توزيع الاستثمار حسب القطاعات الاقتصادية والمحافظات على مستوى الاقليم ، ومن خلال استعراض الارقام الوارة في الجدول المذكور يتضح لنا ما يأتي :

أ- ان القطاعات الاربعة الاولى (الصناعة والاسكان والسياحة والتجارة) تستحوذ على نسبة (92.35%) من اجمالى حجم رأس المال المستثمر في اقليم كوردستان خلال المدة 2006- 2016، وان بقية القطاعات الاقتصادية تستحوذ على النسبة المتبقية والبالغة (7.65%) وهي تدل بوضوح على غياب رؤية استراتيجية لحكومة الاقليم بخصوص توجيه الاستثمارات نحو جميع القطاعات الاقتصادية بشكل متوازن وعدم الاقتصارعلى قطاعات معينة وعلى وجه الخصوص قطاع الاسكان والقطاع الصناعي وان كان القطاع الصناعي يحتل المرتبة الاولى الا انه بالحقيقة يعتبر قطاعا مكملا لقطاع الاسكان بدليل ان اهم واكبر المشاريع الصناعية هي تلك المشاريع التي تخدم بشكل كبير تأمين مستلزمات قطاع الاسكان مثل مشاريع السمنت والحديد و المشاريع الاخرى التي تؤمن مستلزمات ذلك القطاع.

ب-ان اجمالي رأس المال المستثمر في اقليم كوردستان البالغ (46.953.528) الف دولار للمدة (2006-2016) توزع بين القطاعات الاقتصادية بنسب مختلفة ، حيث حظي القطاع الصناعي باعلى نسبة والتي بلغت (37.18%) ، يليه قطاع الاسكان بالمرتبة الثانية وبمبلغ (14.985.787) الف دولار والذي يشكل (31.92%) ، ويأتي قطاع السياحة بالمرتبة الثالثة وبنسبة (14.59%) ، يليه قطاع التجارة بالمرتبة الرابعة وبنسبة (8.66%) ، ثم قطاع الصحة بنسبة (1.90%) ، بعده قطاع البنوك بنسبة (1.61%) ، أما القطاع الزراعي فأنه تراجع الى المركز السابع وبنسبة (1.54%) بعد ان كان يحتل المرتبة السادسة من حيث نسبة عدد المشاريع الزراعية المجازة الى اجمالي عدد المشاريع المجازة في اقليم كوردستان خلال المدة (2006-2016) والبالغة (3.91%) . ويستدل من ذلك بأن تلك المشاريع والبالغة عددها (30) مشروعا هي اصلا مشاريع صغيرة وغير استراتيجية ولا تتناسب مع متطلبات تنمية وتطويرهذا القطاع الحيوي والذي يمتلك جميع مقومات ومستلزمات هذا التطور والذي لايمكن تحقيق تنمية حقيقية لاقتصاد الاقليم دون تنمية القطاع الزراعي لما يمتلكه هذا القطاع من ترابطات امامية وخلفية مع بقية القطاعات الاقتصادية بالاضافة الى توفيرالمنتجات الغذائية للمواطنين.

ت- ان محافظة اربيل احتلت المرتبة الاولى وبمبلغ (26.130.948) الف دولار والذي يشكل نسبة (55.65%) من اجمالي راس المال المستثمر في الاقليم بعد ان كانت نسبة مساهمتها من حيث عدد المشاريع الاستثمارية الى اجمالي عدد المشاريع المجازة في الاقليم (44.20%) والذي يشير بوضوح الى الاختلال الاقليمي ايضا في توزيع الاستثمارات ، بدليل ان حصة محافظة دهوك قد تراجع بشكل كبير لتصل الى (6.145.821) الف دولاروالتي تشكل نسبة (13.10%) وهي نسبة قليلة جدا . واحتلت محافظة السليمانية المرتبة الثانية حيث

بلغت حصتها من اجمالي راس المال المستثمر(14.676.758) ألف دولار وبنسبة (31.26%) وهذه النسبة وان ارتفعت قليلا مقارنة بنسبة مساهمتها من اجمالي عدد المشاريع الاستثمارية البالغة (27.9%) ، والذي يرجع الى مشاريع الاسمنت والمقامة في محافظة السليمانية والتي تعتبر من المشاريع الكبيرة و تحتاج الى رؤوس اموال كبيرة . الاانها لا تتناسب مع الفرص الاستثمارية الكبيرة المتاحة والناجمة عن المقومات الطبيعية والبشرية الكبيرة المتوفرة في هذه المحافظة .

الجدول (1)

حجم رأس المال المستثمر في القطاعات الاقتصادية وتوزيعها حسب محافظات الاقليم

للمدة (2006-2016) (ألف دولار)

الترتيب	القطاع	اربيل	السليمانية	دهوك	اجمالي الاقليم	نسبة القطاع الى الاقليم
1	الصناعة	5.945.346	9.281.552	2.230.882	17.457.780	37.18%
2	الاسكان	10.113.237	2.729.797	2.142.753	14.985.787	31.92%
3	السياحة	4.696.419	1.410.575	741.708	6.848.703	14.59%
4	التجارة	3.150.698	503.666	410.544	4.064.908	8.66%
5	الصحة	732.051	106.411	55.418	893.881	1.90%
6	البنوك	753.702	–	–	753.703	1.61%
7	الزراعة	261.292	15.085	448.643	725.019	1.54%
8	التعليم	231.594	433.959	43.085	708.638	1.51%
9	الاتصالات	127.895	92.996	–	220.891	0.47%
10	النقل	104.204	–	–	104.204	0.22%
11	الرياضة	–	19.930	72.787	92.718	0.20%
12	الخدمات	2.191	82.787	–	84.978	0.18%
13	الفن	12.317	–	–	12.317	0.03%
اجمالي رأس المال المستثمر		26.130.948	14.676.758	6.145.821	46.953.528	100%
نسبة المحافظة الى الاقليم		%55.65	%31.26	%13.10	%100	–

المصدر : اقليم كوردستان العراق،هيئة الاستثمار، قسم الدراسات والمعلومات، مديرية المعلومات ، قائمة المشاريع المجازة .

2- المشاريع المرخصة حسب القطاعات الاقتصادية ونوع الاستثمار ان المتتبع لعدد المشاريع المرخصة يجد هناك تباين في اعدادها على مستوى القطاعات الاقتصادية أو حسب نوع الاستثمار وهذا ما نراه واضحا في الجدول (2) .

جدول(2)

عدد المشاريع الاستثمارية المرخصة حسب نوع الاستثمار في اقليم كوردستان للمدة 2006 – 2015

القطاعات	محلي		اجنبي		مختلط		المجموع	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
الزراعة	20	3.11	2	4.35	4	14.29	26	0.62
الفنون	3	0.47	–	–	–	–	3	0,42
البنوك	1	0.15	1	2.18	–	–	2	0.28
الاتصالات	4	0.62	–	–	1	3.57	5	0.70
التعليم	15	2.33	3	6.52	1	3.57	19	2.65
الصحة	38	5.90	3	6.52	–	–	41	5.71
الاسكان	144	22.36	14	30.44	5	17.86	163	22.70
الصناعة	160	24.84	11	23.91	11	39.29	182	25.35
الخدمات	6	0.93	–	–	1	3.57	7	0.97
الرياضة	21	3.26	–	–	–	–	21	2.92
السياحة	119	18.48	6	13.04	3	10.71	128	17.83
التجارة	111	17.24	6	13.04	2	7.14	119	16.57
النقل	2	0.31	–	–	–	–	2	0.28
الاجمالي	644	100 %	46	100%	28	100%	718	100%

المصدر : -Kurdistan Regional government –Iraq Board of Investment, Studies and Information Department List of Licensed Projects in Kurdistan Region, 2015 , p. 66

من خلال استقراء الارقام الواردة في الجدول (2) يتبين لنا ما يأتي:

1- بلغ عدد المشاريع الاجنبية (46) مشروعا استثماريا ، وتمثل (6.4%) من اجمالي المشاريع المرخصة في الاقليم ، وجاء القطاع السياحي بالمرحلة الثالثة بواقع (6) مشاريع بعد قطاع الاسكان الذي احتل المرتبة الاولى الذي حصل على (14) مشروعا والقطاع الصناعي الذي جاء بالمرتبة الثانية حيث كانت حصته (11) مشروعا.

2- لقد استحوذت المشاريع المحلية على (644) مشروعا استثماريا وتمثل (89.7 %) من اجمالي المشاريع المرخصة ، وجاءت الصناعة بالمرتبة الاولى اذ بلغ عدد المشاريع فيها (160) مشروعا في حين جاء قطاع الاسكان بالمرتبة الثانية حيث كانت حصته (144) مشروعا ، ومن الجدير بالذكر ان معظم مشاريع القطاع الصناعي لها ارتباط مباشر بقطاع الاسكان ، اما القطاع السياحي فقد احتل المرتبة الثالثة ايضا وحصل على (119) مشروعا وهذا يعكس اهمية القطاع السياحي في اقليم كوردستان .

3 بلغت حصة المشاريع المختلطة (28) مشروعا وتمثل (3.9 %) من المشاريع المرخصة في الاقليم أ اذ توزعت المشاريع بواقع (11) و(5) و(4) مشاريع على القطاع القطاع الصناعي وقطاع الاسكان والقطاع الزراعي على التوالي اذ احتلت هذه القطاعات المراتب الثلاثة الاولى .

3- توزيع الاستثمارحسب المحافظات وجنسية المستثمر يوضح الجدول (3) التوزيع الجغرافي للمشاريع الاستثمارية ، ومن خلال الاطلاع على الارقام الواردة فيه يتبين لنا ما يأتي-:

أ- بلغت حصة المستثمر الاجنبي (47) مشروعا والذي يشكل (6.13%) من اجمالي عدد المشاريع المجازة في الاقليم، (35) مشروعا منها في محافظة اربيل

الذي جاءت بالمرتبة الاولى واستحوذت على 75.49% من عدد المشاريع وربما يعود السبب في ذلك الى الاهتمام المتزايد بمحافظة اربيل كونها عاصمة الاقليم فضلا عن الكثافة السكانية فيها.

ب- أن (690)مشروعا من اصل اجمالي عددالمشاريع الاستثمارية المجازة البالغة (767) مشروعا من حصة المستثمر المحلي وبنسبة (89.96%) ، وكذلك جاءت محافظة اربيل بالمرتبة الاولى التي استحوذت على42.32%من عدد المشاريع.

ت- ان ما تبقى من المشاريع الاستثمارية والبالغة (30) مشروعا فقط وبنسبة (3.91%). فكان من نصيب المستثمر المحلي والمستثمر الاجنبي مشتركا (الاستثمار المشترك

ث- بلغ حجم راس المال الاجنبي المستثمر (6.104.967.9) ألف دولار ، وبنسبة (13.0%) من اجمالي حجم رأس المال المستثمرفي الاقليم . كما نلاحظ ان 70.5% من اجمالي الاستثمارات الاجنبية هي في محافظة اربيل التي جاءت بالمرتبة الاولى ايضا.

ج- ان حجم الاستثمارات المحلية بلغ (36.815.887.0) الف دولار والذي شكل (78.41%) من اجمالي حجم رأس المال المستثمرفي الاقليم والبالغ(46.953.527.8) الف دولار

ح- ما تبقى من اجمالي حجم رأس المال المستثمر فكان من نصيب الاستثمار المشترك والذي بلغ (4.032.672.9) الف دولار وبنسبة.(8.59%) ومما تقدم يتبين لنا بأن حكومة الاقليم لم تتمكن من تحقيق الاهداف المخططة والتي تم تشريع قانون الاستثمار رقم (4) لسنة 2006 من اجلها والذي تضمن مجموعة كبيرة من الامتيازات والتسهيلات الممنوحة للمستثمر وعلى وجه الخصوص المستثمر الاجنبي وذلك لاستقطاب اكبر عدد ممكن من الشركات والمستثمرين الاجانب للاستفادة من التكنولوجيا والخبرات والمهارات الحديثة التي يمتلكها المستثمرين الاجانب والتي يكون الاقليم بأمس الحاجة اليها وذلك لمواكبة التطور الحاصل في العالم ، وملء الفجوة التكنولوجية التي تفصله عن البلدان المتقدمة .

الجدول (3)

توزيع المشاريع الاستثمارية من حيث العدد وحجم راس المال المستثمر وحسب جنسية المستثمرعلى محافظات اقليم كوردستان العراق للمدة (2006-2016)

المحافظة	الاستثمار الاجمالي		الاستثمار المشترك		الاستثمار الاجنبي		الاستثمار المحلي	
	حجم راس المال المستثمر ونسبتها الى اجمالي الاقليم	عدد المشاريع ونسبتها الى اجمالي الاقليم	حجم راس المال المستثمر ونسبتها الى اجمالي الاقليم	عدد المشاريع ونسبتها الى اجمالي الاقليم	حجم راس المال المستثمر ونسبتها الى اجمالي الاقليم	عدد المشاريع ونسبتها الى اجمالي الاقليم	حجم راس المال المستثمر ونسبتها الى اجمالي الاقليم	عدد المشاريع ونسبتها الى اجمالي الاقليم
اربيل	26.130.948.2	339	918.066.5	12	4.731.346.6	35	20.481.535.1	292
	100%	100%	3.51%	3.54%	18.11%	10.32%	78.38%	86.14%
	55.65%	44.2%	22.77%	40%	77.50%	74.49%	55.63%	42.32%
السليمانية	14.676.758.5	214	2.470.571.4	9	30.682.9	2	12.175.504.2	203
	100%	100%	16.83%	4.21%	0.21%	0.93%	82.96%	94.86%
	%31.26	27.9%	61.26%	30%	0.50%	4.26%	33.07%	29.42%
دهوك	6.145.821.1	214	644.035.1	9	1.342.938.4	10	4.158.847.6	195
	100%	100%	10.48%	4.21%	21.85%	4.67%	67.67%	91.12%
	%13.10	27.9%	15.97%	30%	22.00%	21.28%	11.30%	28.26%
اجمالي الاقليم	46.953.527.8	767	4.032.672.9	30	6.104.967.9	47	36.815.887.0	690
	100%	100%	8.59%	3.91%	13.00%	6.13%	78.41%	89.96%
	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%

المصدر : اقليم كوردستان العراق،هيئة الاستثمار، قسم الدراسات والمعلومات، مديرية المعلومات ، قائمة المشاريع المجازة .

المبحث الثالث : واقع القطاع السياحي في اقليم كوردستان

أولا : ـ المقومات السياحية في اقليم كوردستان

توجد في اقليم كوردستان مقومات سياحية عديدة تساهم في جذب العديد من الوافدين والسياح من الداخل والخارج ، وهي تشكل مصدر مهم في تنشيط الحركة السياحية في الاقليم ، وتمثل المواقع والمدن الاثرية المندرسة والمنقبة على امتداد فتراتها التاريخة اهم مقومات الجذب السياحي، اضافة الى الاثار والاماكن الشاخصة كالقلاع والحصون والكهوف والمزارات الخاصة بالائمة والاولياء الصالحين مع وجود الشلالات والينابيع والمرتفعات الجبلية والتلية والوديان المزدانه بمناظر جميلة وخلابة. ويمكن توضيح اهم هذه المقومات حسب الاتي:

1- الموقع الجغرافي:

يقع اقليم كوردستان في الجزء الشمالي من العراق و يتمتع اقليم كوردستان بالحكم الذاتي في جمهورية العراق الاتحادية وتحده إيران من جهة الشرق وتركيا من الشمال وسوريا من الغرب وبقية مناطق العراق من جهة الجنوب ، حيث تلتقي السهول الخصبة بجبال زاكروس ويجتازها نهر دجلة والزاب الكبير وأنهار الزاب الصغير.ويتمتع الإقليم بجغرافيا متنوعة، من السهول الحارة والجافة إلى مناطق جبلية أكثر برودة مع الينابيع الطبيعية و تساقط الثلوج في الشتاء.

2- المواقع الاثرية:

ان التقدم الذي يشهده اقليم كوردستان العراق على كافة الاصعدة ومنها صعيد الاثار والمناطق السياحية المرتبطة بالتاريخ القديم لشعب كوردستان، جعل من الاهتمام المتزايد برعاية المواقع الاثرية والاعتناء بها امرا لابد منه لمواكبة التطورات الحاصلة في العلم في مجال السياحة والاهتمام بالاثار، وتتوزع المواقع الاثرية والتراثية

على محافظات الاقليم وعلى النحو الآتي : (زكري وحسن ، 2014 ، 9- 14)

أ- محافظة أربيل (هه ولير)

تقع اربيل وسط اقليم كوردستان على سهل واسع وهي عاصمة الاقليم يعود تاريخها الى الالف السادس قبل الميلاد، سميت في الكتابات السومرية والبابلية بـ(اوربيلم) و (اربائيلو)، وكانت في العهد البابلي مركزا لعبادة الالهة (عشتار)، ومن معالمها البارزة منارة الشيخ جولي التي بنيت في عهد السلطان مظفر الدين الكو كبري ما بين (543- 586م) وكنيسة ماريوسف والمبنية على الطراز البابلي القديم، وقلعة خانزاد وقلعة دوبين، ومصيف شقلاوة ومصايف بيخال وكلي علي بيك، وجونديان، وحاج اومران، ومن كهوفها الشهيرة كهف بيستون وكهف شابندر اضافة الى قلعة اربيل التي تتوسط المدينة والذي يعود تاريخ تشييدها الى (6000) سنة قبل الميلاد وعشرات المعالم الحضارية والدينية والجمالية.

ب- محافظة السليمانية

من اروع مدن كوردستان العراق، بناها ابراهيم باشا ملك امارة بابان سنة 1784م، بعد اعجابه بالمناظر المحيطة بسراية عمه (عثمان باشا)، ويبدو انها بنيت اساساً لتكون عاصمة الامارة البابانية، منذ تأسيسها كانت فيها اسواق كبيرة وحمامات عامة مبنية على شكل حمامات اسطنبول، وقد اثبتت التنقيبات الأثارية ان هناك مايدل على وجود الحياة فيها منذ الالف الثالث ق. م، وكانت تسمى (زاموا) وهي موطن اللولويين والكوتيين القدماء وتوالت عليها الحضارات ومن بين معالمها الجامع الكبير الذي بني في القرن الثامن عشر كذلك جامع مولانا خالد وجامع محوى-وكنسية السليمانية-ويضم متحف التراث في السليمانية عشرات التحف الاثارية.. وغرب مدينة السليمانية مصيف سرجنار ويضم هذا المصيف قرية باخان السياحية، ومن المناطق السياحية في السليمانية سيتك ويري شه وكيل، ومصيف سرسير، وكونه ماسي، وكه ناروى، وسركلو، وميركه بان، وتابين وعشرات المناطق السياحية الاخرى.

ج-محافظة دهوك

تقع مدينة دهوك بين سلسلتي جبال (بيخير وشندوخا) وهي بالقرب من حدود تركيا وسورية ويعود تاريخ بناء المدينة الى مئات السنين وكانت نقطة عبور تجارية في العهد الاشوري بقي ذلك التراث شامخاً حتى اليوم وتتوفر فيها مناطق سياحية متميزة ونادرة منها:

مصيف انشكي، ومصايف سولاف وسواره توكه وسرسنك واشاوه ومن منحوتاتها : كهف هلامتا وخنس وكهف جارستين ومدينة آميدي-العمادية وعشرات من المصايف والمعالم الحضارية المتميزة التي تحكي قصة تاريخ وحضارة وشعب.

3- مقومات جذب دينية:

يمتلك الاقليم العديد من الاماكن المقدسة لكل الاديان (الاسلام، المسيحيين ، الايزيدية ، الكاكائية ، الصابئة ، والديانات الاخرى) المتعايشة بأمان وسلام منذ القدم . وان لهذه السياحة صفة الديمومة طيلة ايام السنة وبشكل خاص في المناسبات الدينية .ويوضح الجدول (4) أهم مواقع الجذب السياحي الديني في الاقليم .

جدول (4)

التوزيع الجغرافي لمقومات الجذب السياحي الديني في اقليم كوردستان

المحافظة	نوع الموقع	اسم الموقع
دهوك	اسلامي	مرقد السيدة زينب ، مرقد شهداء الاسلام في عهد الخلفاء الراشدين ، مرقد الشيخ عبد العزيز .
	مسيحي	دير أستون ، دير شموني ، دير كه بيكي ،كنيسة سناط ، قلعة مار بولص ، مار ساوة ،مريم العذراء ، مار ياقوس ، مار يوحنا اوش ، مار يشوع ، مار يوسف .
	ايزيدي	معبد لالش (شيخان) ،مرقد الشيخ نادي ، البيت الازيدي .
اربيل	اسلامي	المئذنة المطلقية (مئذنة اربيل)
	مسيحي	كنيسة مار يوسف .
السليمانية	اسلامي	الجامع الكبير (مسجد كاكه احمد الشيخ) ،خانقاه مولانا خالد النقشبندي ، جامع محوي ، جامع خورمال ، مرقد منصور ابو الحسن ، مرقد نبي الله ايوب (عليه السلام) .
	مسيحي	كنيسة السليمانية .

المصدر : زكري ، عبد اللطيف شهاب ، وحسن ، تغريد سعيد ، **2014** ،الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاع السياحي دراسة عن اقليم كوردستان العراق ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد **41** ، ص **13** .

4- التراث الثقافي:

يعتبر التراث الثقافي في اقليم كوردستان العراق من عناصر الجذب السياحي التي تساعد على ازدها السياحة وتطورها، بيد ان تحقيق الغاية الناجحة لاستغلال التراث الثقافي في خدمة السياحة يتطلب ادارة فاعلة للحفاظ على المواقع التراثية من الاثار السابية للنشاط السياحي، مع ضرورة اخذ الاحتياطات الكاملة للتسويق والاشهار المتعلق بنشر المعلومات لمواقع التراث الثقافي في المدينة، ومن ذلك استخدام التكنلوجيا الحديثة في عرض الاثار والترويج لتلك المواقع. ويعد التراث التاريخي والثقافي عاملان رئيسيان لتحديد الجاذبية السياحية لاي بلد مما يتطلب حماية هذا التراث بانواعه واشكاله والحفاظ علية.(السعود ، 2010 ، 2)

5- المقومات الساندة للسياحة

من المعروف ان تطور القطاع السياحي يتطلب توفير الامن والاستقرار واماكن التسلية والترفيه والمراكز الصحية التي تقدم خدماتها للسياح ، كا يتطلب ايضا توفير البنية التحتية وتقديم اللازمة كالماء والكهرباء وطرق النقل والمواصلات التي تقدم خدماتها للسكان والمشاريع السياحية في نفس الوقت . وواقع الحال في اقليم كوردستان يشير الى ان الامن والاستقرار الذي يسود فيه يعد سمة مميزة في العراق والمنطقة ، وكذلك الحال بالنسبة للبنى التحتية في الاقليم هي الاخرى تمثل عامل جذب للسياحة فيه ، كما توجد اعداد كبيرة من الفنادق والموتيلات والمطاعم ستتم الاشارة اعدادها وتفاصيلها لاحقا ، فضلا عن وجود خدمات النقل والمواصلات تتمثل بوجود شبكة واسعة من الطرق الحديثة والمعبدة تربط جميع اجزاء الاقليم ببعضها أو مع باقي محافظات العراق ودول الجوار (المرتضى ، 2012 ، 484).

ثانيا : مؤشرات تطور القطاع السياحي في اقليم كوردستان

لجأت حكومة إقليم كردستان العراق إلى منح قروض إلى المواطنين الراغبين في إقامة مشروع سياحي وبخاصة في المناطق البعيدة عن مراكز المدن الكبرى في الإقليم مثل إربيل والسليمانيّة ودهوك، وذلك بهدف تطوير هذا القطاع الذي يشهد نمواً ملحوظاً خصوصاً في خلال السنوات الأخيرة مع ارتفاع عدد السياح الذين يقصدون الإقليم ، وكانت حكومة الإقليم قد أعلنت في أكثر من مناسبة أن تطوير هذا القطاع هو من ضمن أولوياتها، وهو يأتي في إطار الخطط الاستراتيجيّة التي وضعتها والجهود التي تبذلها بهدف تشجيع الشركات والمستثمرين الأجانب أيضاً للاهتمام بهذا القطاع.، وقد دعت المستثمرين وأصحاب الشركات للاطّلاع على الفرص الاستثماريّة الموجودة في الإقليم .

ويشهد القطاع السياحي في اقليم كوردستان تطورا كبيرا ، هذا التطور يظهر بشكل واضح من خلال المؤشرات الموجودة في الجدول (5) والجدول (6)

جدول (5)

المرافق السياحية في اقليم كوردستان للسنوات 2007 – 2013

السنة / نوع المرفق	2007	2013			نسبة الزيادة %	معدل النمو المركب %
		الدرجة	العدد	المجموع		
الفنادق	106	سياحي شعبي	328 210	538	407.5	22.5
الموتيلات	49	سياحي شعبي	216 87	303	518.4	25.8
المطاعم	129	سياحي شعبي	585 1015	1600	114	37
عدد القرى والمناطق السياحية	29	سياحي	74	74	155	6.2
عدد الاسرة الفندقية	10451	سياحي شعبي	38427 9938	48365	362.8	21.1
عدد الغرف	4435	سياحي شعبي	16663 3839	20502	362.3	21.1

المصدر : حكومة اقليم كوردستان ، وزارة التخطيط ، خطة التنمية لاقليم كوردستان للسنوات 2015– 2019 ، اربيل ، ص32

من خلال استقراء الارقام الواردة في الجدول (5) يتضح لنا ما يأتي:

1- زيادة عدد الفنادق التي تعد العنصر الاساسي الداعم للقطاع السياحي ، فلا سياحة بدون فنادق ، فبعد ان كان عددها (106) فندقا في عام 2007 ارتفع ليصل الى (538) فندقا في عام 2013 ، أي بنسبة زيادة قدرها 407.5 % وبمعدل نمو سنوي مركب 22.5% ، ومن الجدير بالذكر الاشارة الى ان اكثر من 60 % من الفنادق هي سياحية.

2- ارتفع عدد الموتيلات في عام 2013 الى (303) بعد ان كان عددها (49) موتيلا في عام 2007 ، أي بعدبنسبة زيادة قدرها 518.4% وبمعدل نمو سنوي مركب 25.8% ، لكن بالرغم من هذه الزيادة الكبيرة ان واقع الحال يشير الى تركز هذه الموتيلات في مراكز المحافظات في حين يقل العدد كثيرا في معظم الاقضية والنواحي بشكل خاص الفنادق والموتيلات ذات النوعية الجيدة

3- الارتفاع الواضح في عدد القرى والمناطق السياحية وعدد الغرف والاسرة الفندقية ، اذ بلغت نسبة زيادة عدد الغرف وعدد الاسرة الفندقية اكثر من 362 % في عام 2013 مقارنة بعام 2007 ، وبلغ معدل النمو السنوي المركب اكثر من 21% للسنوات 2007 -2013 ، ويعود السبب في ذلك الى النهضة الاقتصادية والعمرانية التي يشهدها الاقليم واستتباب الامن والازدياد المضطرد في عدد السائحين الوافدين الى الاقليم.

كما يعكس الجدول (6) الانتعاش المتزايد في السياحة في اقليم كوردستان ،اذ ازداد عدد السائحين بشكل خاص من خارج الاقليم (العراق) وكذلك الحال الاجاني بنسبة زيادة اكثر من 937% في عام 2013 مقارنة بعام 2007 ، وبمعدل نمو سنوي مركب بحدود 40 % للسنوات المذكورة في اعلاه.

ويعود هذا التطور الى تزايد نسق الاستثمار في القطاع السياحي الذي احتل المرتبة الثالثة بعد قطاع الاسكان والقطاع الصناعي كما تمت الاشارة الى ذلك في الجدول (1) والجدول (2) .

جدول (6)

عدد السياح القادمين الى اقليم كوردستان للسنوات 2007 – 2013

السنة / جهة القدوم	2007	2013	نسبة الزيادة %	معدل النمو المركب %
من داخل الاقليم	137118	459847	235.4	16.3
خارج الاقليم (العراق)	186420	1933544	937.2	33.9
الاجانب	53859	558636	937.2	33.9

المصدر : حكومة اقليم كوردستان ، وزارة التخطيط ، خطة التنمية لاقليم كوردستان للسنوات 2015– 2019 ، اربيل ، ص32

الاستنتاجات والتوصيات

اولا : الاستنتاجات

1. تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة مصدرا للموارد المالية للدول النامية لتمويل برامجها التنموية في مختلف القطاعات الاقتصادية ، كما تعد مصدرا للمعرفة والخبرات الإدارية ، وتوطين التكنولوجيا ، ودعم عمليات الأبحاث والتطوير. وما ينطوي عليها من استحداث وتطوير طرق واساليب حديثة للانتاج تساهم ارتفاع معدلات النموالاقتصادي والحد من مشكلة البطالة التي تعاني منها هذه الدول .

2- الاختلال الواضح في توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية في اقليم كوردستان ، اذ استحوذت القطاعات الاربعة (الصناعة والاسكان والسياحة والتجارة) على نسبة (92.35%) من اجمالي حجم رأس المال المستثمر في اقليم كوردستان خلال المدة 2006- 2016، وان بقية القطاعات الاقتصادية تستحوذ على النسبة المتبقية والبالغة (7.65%) وهي تدل بوضوح على غياب

رؤية استراتيجية لحكومة الاقليم بخصوص توجيه الاستثمارات نحو جميع القطاعات الاقتصادية بشكل متوازن .

3- بالرغم من اصدار قانون الاستثمار رقم (4) لسنة 2006 والاجراءات الادارية والقانونية التي تضمنها وكانت معظمها لصالح المستثمرين وساهمت في تشجيع الاستثمار الوطني والاجنبي من خلال التسهيلات والحوافز والامتيازات الممنوحة للمستثمر وللمشروع الاستثماري، الا انها لم تساهم في جذب الاستثمارات الاجنبية بشكل كبير اذ ان الاستثمارات الاجنبية لا تتجاوز 13% من اجمالي رأس المال المستثمر .

4- لقد احتلت محافظة اربيل المرتبة الاولى من حيث عدد المشاريع الاجنبية وحجم رأس المال المستثمر ، اذ استحوذت على 75.49% من عدد المشاريع و 70.5% من حجم الاستثمارات في الاقليم ، ويعود السبب في ذلك الى الاهتمام المتزايد بهذه المحافظة كونها عاصمة الاقليم فضلا عن وسائل الجذب السياحي المتاحة فيها .

5- لقد جاء القطاع السياحي بالمرتبة الثالثة بعد اقطاع الصناعي والاسكان ، اذ استحوذعلى اكثر من 13% من عدد المشاريع الاجنبية ، كما استحوذ على 14.59% من حجم رأس المال المستثمر في اقليم كوردستان وهذا يعكس اهمية القطاع السيلحي ومدى الاهتمام فيه .

6- ان الاستثمارات في القطاع السياحي مع توفر مقومات جذب سياحية عديدة ساهمت في تطور هذا القطاع ، اذ نلاحظ ازدياد عدد السياح من خارج الاقليم وعدد السياح الاجانب بمعدل نمو سنوي مركب بحدود 40% للسنوات 2007 – 2013 ، فضلا عن زيادة عدد الفنادق والموتيلات وعدد الاسرة الفندقية بمعدلات نمو سنوية مركبة (22.7%) ، (25.8%)و (21.1 %) على التوالي .

ثانيا : التوصيات

1- اعداد خريطة استثمارية تتضمن عوامل جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في اقليم كوردستان ، وتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر في مختلف القطاعات الاقتصادية وبشكل خاص القطاعات ذات العلاقة الترابطية مع القطاعات الاخرى لغرض تعظيم المردود من هذه الاستثمارات .

2- على الحكومة القيام بدورها التخطيطي في المجال السياحي ووضع ستراتيجية لتنمية القطاع السياحي وتوزيع المشاريع بشكل متكافئ بين محافظات الاقليم ، وذلك عن طريق اعطاء تراخيص مخفضة او معفاة من الضريبة للمستثمرين في المناطق التي تكون بعيدة عن مراكز المحافظات .

3- العمل على زيادة الحوافز وتسهيل الاجراءات الادارية والقانونية لتشجيع الاستثمار السياحي كالاعفاءات الضريبية او تخفيضها لغرض انشاء المرافق السياحي الجديدة او تطوير القائم منها ، وتسهيل الاجراءات الكمركية فيما يتعلق بالاجهزة والمعدات التي يحتاجها القطاع السياحي في الاقليم فضلا عن وضع آلية لمنح قروض طويلة الاجل وبشروط ميسرة لشركات الاستثمار المحلية .

4- اعتماد برامج لتنمية الوعي السياحي على الصعيدين الرسمي والشعبي تبرز اهمية ودور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والابتعاد عن كافة السلوكيات والممارسات غير المقبولة اتجاه السياحة وتعزيز دور الاعلام السياحي عن طريق اعتماد اكثر الوسائل اقناعا وتوعية من اجل المساهمة في نشر الثقافة السياحية في الاقليم .

5- العمل من اجل وضع خطط وبرامج رصينة لتطوير القطاع السياحي عن طريق الارتقاء بمستوى الخدمات للسياح والاهتمام الكبير بالمرافق السياحية والآثار وما له علاقة بالبيئة والطبيعة ، وتوفير كل متطلبات الراحة والاستجمام للوافدين الى السياحة في اقليم كوردستان العراق .

قائمة المصادر

اولا: المصادر باللغة العربية

حكومة اقليم كوردستان العراق ، وزارة التخطيط ، خطة التنمية لاقليم كوردستان للسنوات 2015- 2019 ، اربيل .

حكومة اقليم كوردستان العراق،هيئة الاستثمار، قسم الدراسات والمعلومات، مديرية المعلومات ، قائمة المشاريع المجازة .

الجبوري ، عبد الرزاق احمد حسين ، 2008 ، تحليل اتجاهات الاستثمار الاجنبي المباشر وقياس اثره في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في بلدان عربية مختارة للمدة 1990 – 2005 ، اطروحة دكتوراة ،كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد .

زكري ، عبد اللطيف شهاب ، وحسن ، تغريد سعيد ، 2014 ،الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاع السياحي دراسة عن اقليم كوردستان العراق ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 41 .

سلمان ،احمد هادي ، 2009 ، الاستثمار الاجنبي المباشر واثره على الميزان التجاري الصيني ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة السابعة ، العدد الحادي والعشرين ، بغداد .

السعود، عنبرة بنت خميس بن بلال ، 2010، دور الموارد التراثية في زيادة حجم الحركة السياحية – دراسة الحالة في محافظة الاحساء،مجلة جامعة الملك سعود للسياحة والاثار، مجلد 22 (1)، الرياض .

صندوق النقد الدولي ، 2008 ، دليل ميزان المدفوعات ، الطبعة السادسة.

عباس, صلاح , 2005 ، العولمة وأثارها في الفكر المالي والنقدي, مؤسسة شباب الجامعة, مصر .

عبد ، محمد ، 2005 ، الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول الاسلامية في ضوء الاقتصاد الاسلامي ، دار النفائس للنشر والتوزيع ، الاردن .

عبد الغفار ، هناء ، 2002، الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية – الصين نموذجا ، بيت الحكمة ، بغداد .

عبد القادر ، هناء و صلاح عبد الحسين ، 1998 ، (الاستثمارات الأجنبية المسوغات والأخطار)، بيت الحكمة ، بغداد .

المرتضى ، شيماء محمد نجيب ، 2012 ، اسهام تنمية صناعة السياحة في تخفيض معدلات البطالة في اقليم كوردستان العراق ، مجلة جامعة نوروز ، العدد صفر ، دهوك .

ثانيا : المصادر باللغة الانكليزية

Kurdistan Regional government –Iraq Board of Investment, Studies and Information Department List of Licensed Projects in Kurdistan Region, 2015 .

Kinda ،T ،"Investment Climate and FDI in Developing Countries: Firm-Level Evidence" ،World Development ،Vol. 38 ،No. 4, 2010 .
UNCTAD, Foreign direct investment and development , series on Issues in international Agreements (IIA , paper – series) Geneva , Dec, 1988